

معهد دراسات: التحالف السعودي البريطاني من أجل الإرهاب وليس لمحاربته



كشف "معهد شيلر" السويدي "عن وجود تحالف بين بريطانيا والنظام السعودي لتغذية الإرهاب، معتبرا ان لندن عملت على انشاء حكام محليين أثرياء بشكل مبالغ فيه في الخليج مقابل الاستحواذ على ولائهم التام لسادتهم البريطانيين.

واليوم يعاني البريطانيون من مشكلات تداعي نظامهم الإمبراطوري الأنجلو- أمريكي للسيطرة العالمية. فنظامهم المالي يكاد ينهار، ونظامهم الاقتصادي يمضي نحو الركود بمعنى الكلمة وبشكل حقيقي.

وبريطانيا الان ليس لديها من الجنود ما يكفي لغزو أو حتى للتهديد بشن غزو لدول مثل روسيا أو الصين أو الهند أو إيران، ولا حتى بمساعدة من القوات المسلحة الأمريكية .

و لكن لديهما معاً - ومعهما السعودية - القدرة على خلق الفوضى اللازمة لتطبيق مبدأ " فرق تسد"؛ ولديهم الكفاءة اللازمة لإضعاف أعدائهم من خلال استمالة الإرهابيين ونشرهم عبر كافة أراضي القارة الآسيوية.

زرعة الاستقرار في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا والآن اليمن، جعل من تلك الدول رؤوس حراب ونقاط انطلاق لجيوش من الإرهابيين سينتشرون في آسيا الوسطى. ومئات الأقليات في روسيا والصين والهند سوف يجبرون أنظمة تلك الدول على التراجع والاعتراف بالهزيمة والقبول بتغيير نظم الحكم.

وهذا التحالف السعودي البريطاني من أجل الإرهاب (وليس من أجل مكافحة الإرهاب) هو السبب الذي جعل مدينة لندن مركزاً لمعظم المنظمات الإرهابية من شتى أنحاء العالم. وكثير منهم يتم تدريبهم وتمويلهم من حصيلة إكراميات ورشاوي صفقة "اليمامة" السرية للنفط مقابل السلاح العملاق البريطاني السعودي.

وأكد المعهد ان السعودية لاتستطيع استثمار دخلها من النفط السعودي محلياً ، لأن السعودية ليست بجمهورية ، وإنما هي مملكة؛ تدير اقتصادها بمساعدة عمالة يتم استيرادها من الخارج. وهؤلاء العمال الأجانب تم استبعادهم من تحصيل أي نفوذ والحفاظ على وجودهم في ظروف أقرب للسخرة والاستبعاد.

وإذا كان الدخل الهائل للنفط قد تم استثماره محلياً؛ فإن ذلك سيؤدي إلى طفرة متقدمة في البنية الأساسية للبلاد بإنشاء سكك حديدية لقطارات سريعة تشع في وصل أرجاء شبه الجزيرة العربية وربط بعضها ببعض بمشاريع لتوصيل المياه ولري وتخضير الصحارى، و سيؤدي إلى بدء تحديث صناعي يخلق قاعدة اقتصادية أوسع للأمة بدلاً من الاكتفاء بالنفط.

ولكن عندئذ، فإن اقتصاداً كهذا لا يمكن إدارته بواسطة العبيد. بل ستنشأ بالضرورة، لإدارة اقتصاد من هذا النوع، طبقة متوسطة من المتعلمين جيداً وأصحاب الأعمال الحرة (الذين لديهم القدرة على المخاطرة من أجل تحقيق الربح).

